المقالة الافتتاحية:

نحو رؤية استراتيجية لدعم البحث العلمي في الوطن العربي

أ.د. سعيد عبده نافع
رئيس جامعة دمنهور(السابق)، المستشار الأكاديمي بمعهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية جامعة المجمعة

تهدف **هذه الورقة إلي تقديم رؤية استراتيجية لدعم البحث العلمي في الوطن العربي في ضوء تحدياته، وتتناول هذه الاستراتيجية تسعة محاور يتناول كل منها التحديات، والرؤية الاستراتيجية وآليات تنفيذها وذلك على النحو التالي:**

المحور الأول: السياسة البحثية لمؤسسات البحث العلمي:

التحديات: هناك العديد من التحديات ذات العلاقة بالسياسة البحثية منها :

الافتقار إلى سياسات واضحة للبحث العلمي ، وعدم وجود هيئة للتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي ووجود بعض الإجراءات البيروقراطية ، وعدم الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في البحث العلمي بشكل كاف ، وافتقار بعض الجامعات إلى سياسة بحثية واضحة ومستقرة.

الرؤية الاستراتيجية: "إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي والتقني بشكل يحقق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي مع توفير الدعم الإداري والمالي مع ربط ذلك بخطط التنمية".

آليات التنفيذ: تحقيق هذه الرؤية يتطلب ما يلي: إعادة هيكلة منظومة العلوم والتكنولوجيا ، والتعاون العلمي المشترك بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والمراكز البحثية على المستوى الوطني والعالمي ، وإيجاد صيغ للتكامل بين مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي ، وإقامة أسواق للابتكار والتكنولوجيا ، والتنسيق والتكامل بين مؤسسات البحث العلمي للوصول إلى المستوى العالمي ، ووضع سياسة لتعزيز الدعم الإداري والمالي للبحث العلمي ربط خطط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبرامجها بخطط التنمية.

المحور الثاني: بيئة ممارسة البحث العلمي:

التحديات: يوجد العديد من التحديات والمعوقات الخاصة بالبيئة التي يمارس فيها البحث العلمي منها : انخفاض الدعم المادي المخصص للبحث العلمي والباحثين وانشغال الباحثين بالمشاكل الإدارية والمادية المحيطة بهم ،وضعف معرفه الباحثين بطرق وأساليب البحث الإلكترونية.

الرؤية الاستراتيجية: "توفير بيئة مناسبة لممارسة أنشطة البحث العلمي".

آليات التنفيذ: يتطلب تحقيق تلك الرؤية الآليات التالية: توفير المختبرات والأجهزة ، وإتاحة

الفرصة أمام أساتذة الجامعات لقضاء سنوات التفرغ العلمي الجامعي في مؤسسات قطاع الأعمال لإنجاز أبحاثهم وربطها بحاجات المجتمع ، وتشجيع الباحثين على تسجيل نتائجهم البحثية كبراءات اختراع ودراستها اقتصاديا وتصنيفها وتسويقها ، والأخذ بمعيار جودة البحوث التطبيقية والدراسات الاستشارية كعنصر أساسي للترقي العلمي للباحثين ، وتمكين الباحثين من الحصول على التفرغ العلمي المثمر ، وتحديد أسس ومعايير تحكيم البحوث العلمية البناءة ودقةاختيار المحكمين ، وتوفير الحافز المادي للباحثين وتفعيل نظام التعاقدات البحثية والخدمات الاستشارية ، وإتاحة فرص المشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية والدولية وتسهيل إجراءاتها الإدارية والتنظيمية .

المحور الثالث: تمويل البحث العلمي:

التحديات: تواجه قضية تمويل البحث العلمي العديد من التحديات منها : معاناه معظم مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي من انخفاض الدعم المالي وذلك لسببين أساسيين هما الاعتماد على التمويل الحكومي وعدم توفير قائمة معتمدة للجهات الممولة للبحث العلمي بالإضافة إلى تحديات أخرى منها ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي وعدم تخصيص ميزانية مستقلة للبحوث العلمية وقلة المنح البحثية وتعقد الإجراءات والمبالغة في شروطها ، وتركيز جامعات الدول النامية على عملية التدريس أكثر من البحوث العلمية ، وتراجع التمويل وانخفاضه في المنطقة العربية.

الرؤية الاستراتيجية: "وضع سياسة لتوفير الموارد المالية لدعم البحث العلمي والتطوير التقني من خلال تبنى اساليب متعددة منها الجامعة المنتجة ودعم المؤسسات والشركات الخاصة .... ".

آليات التنفيذ: يتطلب تحقيق تلك الرؤية ما يلي : إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي في كل دولة عربية وإلزام المؤسسات والشركات غير الحكومية بدفع نسبة من أرباحها لصالح الصندوق ، وعمل عقود بحثية بين مراكز البحث والقطاعات ،وتبني أسلوب الجامعة المنتجة (الرائدة) بوصفه أسلوباً مهماً في توفير موارد مالية إضافية وذلك باتباع آليات التنفيذ التالية: التحول في البحث العلمي من الاستهلاك إلى الاستثمار ، ووضع سياسة تنموية مناسبة لكل جامعة وفقاً لطبيعتها وتخصصاتها وإمكاناتها ومنح معاهد ومراكز البحوث والدراسات الاستشارية صلاحيات واسعة في الاتصال بمواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق أفكارها وخدماتها وأبحاثها ، وترجمة الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية إلى بحوث تطبيقية متخصصة ، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة ، وتعزيز قبول المنح والتبرعات بصفتها مصادر إضافية لتمويل البحوث العلمية الجامعية ، وتنفيذ سياسة تعزيز الدعم الإداري والمالي ، وإنشاء صندوق

لدعم وتوسيع قاعدة البحث العلمي ، ورفع معدل الإنفاق على الأبحاث العلمية ، ومنح الجامعات مرونة أكثر للتصرف في مواردها ودعم مخصصاتها المالية للأبحاث ، وسن القوانين واللوائح التي تُفعل دور المؤسسات الصناعية في تمويل البحث العلمي والتواصل والتعاون بين الباحثين في مجال التخصص الواحد على المستوى العربي والعالمي ، وتشكيل هيئة تحرير عُليا لنشر المجلات العلمية المتخصصة يرأسها هيئة تحرير عليا من الجامعات والقطاع الخاص ، وإنشاء دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث العلمية بالوطن العربي واستعانة الوزارات والمؤسسات الحكومية بالخبرات والأبحاث والدراسات العلمية بالجامعات.

المحور الرابع: الكوادر البشرية المدربة:

التحديات: يعد توفير الكوادر البشرية المدربة من أهم التحديات التي تواجه الدعم البشري للبحث العلمي فضلاً عن وجود تحديات أخرى منها: ندرة الخبرات وقلة عدد الباحثين المدربين على مهارات البحث والاستقصاء ، والأبحاث تنبع في أغلبها من اهتمامات شخصية بالدرجة الأولى وهدفها الترقية العلمية فقط. اللجوء للاقتباس والتقليد الأعمى وعدم الإبداع نتيجة الفقر البحثي والعلمي ، وافتقار بعض الباحثين إلى المهارات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات .

الرؤية الاستراتيجية: ويتطلب تحقيق تلك الرؤية اتباع الآليات التالية: "بناء وتنمية الكوادر البشرية المدربة في مجال البحث العلمي".

آليات التنفيذ: وضع حوافز للأبحاث الجماعية أو المشتركة والتمييز المادي بين الكفاءات المختلفة داخل المؤسسة العلمية ، واستضافة مؤتمرات وندوات علمية على المستوى الوطني أو العربي أو العالمي ، وتنظيم برامج تدريبية تحدد موضوعاتها في ضوء حاجات الباحثين ، وتطوير الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات وإدخال مواد علمية تركز على إعداد الطلبة لإتقان المهارات البحثية ، والتوأمة بين الجامعات العربية وتبادل الخبرات والكفاءات ، وتشجيع الابتكار البحثي وتحويل تلك الأبحاث إلى منتجات تواجه الاحتياجات المحلية ، ودعوة الخبرات العربية المهاجرة للمساهمة في تطوير البحث العلمي العربي. واجتذاب المواهب والمحافظة عليها وتطويرها ومعالجة قضية (نزيف العقول/اكتساب العقول) ، والاستغلال الأمثل للقدرات والكفاءات البشرية المتخصصة ، والاهتمام بمراكز تنمية الكوادر داخل المنشآت الصناعية وإنشاء كوادر قادرة على تفهم وتشجيع تنفيذ برامج دراسية خاصة لتخريج كوادر للحاضنات التكنولوجية وإقامة الصناعات الصغيرة ، وإرساء ثقافة الملكية الصناعية في قطاعي البحث العلمي والإنتاج والمساعدة على تسجيل براءات الاختراع ، وإبراز أهمية دور البحوث في تطوير المنتج.

المحور الخامس: إعداد قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث العلمي:

التحديات: لعل إعداد قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث العلمي من أهم التحديات وينبثق منها العديد من المظاهر من أهمها : صعوبة الحصول على قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وجادة ، وقلة استخدام التقنيات الحديثة وتخزين المعلومات ونشرها وعدم التنسيق بين مراكز البحوث في هذا المجال .

الرؤية الاستراتيجية: "استخدام التقنيات الحديثة في إنشاء قواعد بيانات تدعم أنشطة البحث العلمي".

آليات التنفيذ: لتحقيق تلك الرؤية الاستراتيجية الخاصة بهذا المحور ، يمكن اتباع الآليات التالية : أنشاء قاعدة بيانات للإمكانيات البحثية البشرية والمادية داخل المؤسسات البحثية ، وتفعيل برامج التعاون الحقيقي بين المؤسسات البحثية المختلفة وتشجيعها ، ودعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية ، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي ، ورصد مخرجات البحث العلمي والتطوير بالجامعات.

المحور السادس: البحث العلمي وخدمة المجتمع:

التحديات: تعكس قضية دور البحث العلمي في خدمة المجتمع أهم اهدافه ، ولكنها تواجه بالعديد من التحديات والصعوبات منها : عدم وجود الوعى المجتمعي الكافي بأهمية البحث وقدرته على حل المشكلات ، وضعف التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية المختلفة ، وافتقار المشاريع البحثية إلى القيمة التطبيقية.

الرؤية الاستراتيجية:

"نشر الوعى الاجتماعي بأهمية البحث العلمي ودوره في خدمة المجتمع وضرورة دعمة"

آليات التنفيذ: يتطلب تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية اتباع الآليات التالية: نشر الوعى الاجتماعي تجاه أهمية البحث العلمي وجدواه ، وربط مسار الأبحاث العلمية الجامعية بمشكلات المجتمع واحتياجاته ، وإقناع المجتمع والقطاع الخاص إعلاميا بأهمية البحوث العلمية وجدواها ، وإقامة المعارض والمراكز العلمية وإصدار الكتب والمجلات العلمية المتخصصة ، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية وحلقات البحث المشتركة وإقامة المحاضرات للعلماء والباحثين ، وتوجيه الأفكار البحثية وخطط البعثات الخارجية لحل أزمات حقيقية تواجه المجتمع.

المحور السابع: تسويق الأبحاث العلمية:

التحديات: من أهم ما يواجه البحث العلمي من مشكلات تسويق الأبحاث العلمية ، وهناك العديد من التحديات التي تواجه تسويق البحوث العلمية منها : افتقار المؤسسات العلمية

إلى أجهزة متخصصة لتسويق الأبحاث العلمية ونتائجها ، وعدم وجود خطة تسويقية واضحة لتسويق نتائج البحوث العلمية .

الرؤية الاستراتيجية: "وضع خطة تسويقية واضحة لنتائج البحث العلمي وتفعيل الدور الاعلامي للإمكانات البحثية والاستشارية".

آليات التنفيذ: لتحقيق الرؤية الاستراتيجية الخاصة بتسويق البحوث العلمية يمكن اتباع الآليات التالية : العمل على مرونة الإجراءات المتبعة بتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية ، وإنشاء إدارات للنشر في الجامعات تعمل على أساس تجاري ، وتبادل النشرات العلمية بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث المنجزة ، وإنشاء هيئة أو مركز لتسويق الاختراعات والابتكارات والبحوث العلمية التي تسجل بأسماء مخترعيها نظير نسبة من العائد ، واستثمار رسائل الماجستير والدكتوراه بطبعها ونشرها وتسعيرها والدعاية لها ، وإقامة المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية ، وتوفير الإعلام العلمي الجيّد عن الإمكانات الجامعية البحثية والاستشارية.

المحور الثامن: التكامل بين مؤسسات التعليم العالي و الإنتاج في مجال البحث العلمي:

التحديات: يعد التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والإنتاج في مجال البحث العلمي من الأدوار الأساسية ، ولكن يواجهه بعض تحديات منها : ضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية ، وضعف مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في تمويل البحث العلمي ، وافتقار الجامعات لسياسة بحثية واضحة ومستقرة للربط بين البحث العلمي والإنتاج ، وغياب برنامج يوضح الملامح ، والأهداف ، والرؤى لمخرجات الجهد البحثي ، والاعتقاد السائد بين بعض متخذي القرار أن البحث العلمي هو ترف ثقافي ، وضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في الوطن العربي واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج بالإضافة إلى غياب دور المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو إقتصادية مربحة .

الرؤية الاستراتيجية: "وضع سياسة واضحة لتحقيق التكامل بين مؤسسات قطاعي التعليم العالي والانتاج في مجال توظيف نتائج البحث العلمي".

آليات التنفيذ: يتطلب تحقيق تلك الرؤية الاستراتيجية اتباع آليات التنفيذ التالية: الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية والتدريبية لدعم مؤسسات الإنتاج ، ودعم ورعاية المؤسسات الإنتاجية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ، وتوجيه النشاط البحثي الجامعي للبحوث التطبيقية ذات العائد الاقتصادي الاجتماعي المباشر ، وتطوير التعاون بين القطاعات التنموية الإنتاجية وبين مراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي ، ووضع

برامج تدريبية وفقاً لاحتياجات سوق العمل ، وإيفاد الكفاءات المتميزة من الباحثين إلى الدول المتقدمة لمتابعة التطورات العالمية في مجال التخصص ، والربط بين تقديم الدعم المالي لمراكز البحوث ومستوى أدائها مع الجهات المستفيدة.

المحور التاسع : دعم القطاع الخاص للبحث العلمي:

التحديات: من المداخل الرئيسية لدعم البحث العلمي دور القطاع الخاص ، ورغم ذلك هناك العديد من التحديات التي تحد من هذا الدور منها : ضعف العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ومراكز البحوث العلمية ، وغياب الحافز لدى القطاعات الاقتصادية ، وغياب الفكر العلمي عن العديد من الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص.

الرؤية الاستراتيجية: "تفعيل دور القطاع الخاص للإسهام في دعم وتمويل أنشطة البحث العلمي وتوظيف نتائجه".

آليات التنفيذ: يتطلب تحقيق تلك الرؤية الاستراتيجية اتباع الآليات التالية: تشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والاستشاريين من الجامعات ، وعرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض القطاعات الخاصة للإسهام في تمويلها ، والعمل على تطويرها ، والاستعانة ببعض رجال الأعمال في تشكيل مجالس الكليات ومراكز البحوث العلمية ، وإنشاء لجان مشتركة بين القطاعين ، ودعوة رجال الأعمال للإسهام في بناء معامل وورش البحث العلمي الجامعي والتجهيزات ، ووضع خطة للتعاون الدائم بين القطاع الخاص والجامعات في مجال البحوث التطبيقية ، وإنشاء مجلس لممثلي الجامعات ومعاهد البحوث وقطاعات الأعمال بالتنسيق مع الغرف التجارية والصناعية.